نوكيا تدشن هواتف للاتصال عبر الانترنت

بحرا - وكالات

تعتزم شركة نوكيا تقديم نوع جديد من الهواتف النقالة قادر على إجراء مكالمات هاتفية عبر شبكة الانترنت. وسيتمكن مستخدمي بعض أنواع الهواتف التي تصنعها نوكيا من إجراء مكالمات هاتفية عبر الشبكات اللاسلكية للاتصال السريع بالانترنت وذلك في حال تواجد الهاتف النقال في المدى الذي تغطيه الشبكات اللاسلكية. أما إذا كان الهاتف خارج نطاق هذه الشبكات فإنه يعود للعمل ضمن نطاق شبكات الهاتف النقال. وتشهد تقنية الاتصال الهاتفي عبر الانترنت، والتي تعرف باسم تقنية Voip، شعبية كبيرة لدى مستخدمي الهواتف النقالة. ففي الخريف الماضي قامت شركة DSG العملاقة لبيع المنتجات بطرح أدوات الاتصال الهاتفي عبر الانترنت في متاجرها المختلفة.

وتقوم فكرة تقنية Voip على تحويل المكالمات الهاتفية الى حزم الكترونية من البيانات والتي تنقل عبر نفس الأسلاك التي تستخدمها برامج تصفح الانترنت، مما يؤدي الى مكالمات ذات كلفة أقل من تلك التي تجرى عبر شبكات الاتصالات الاعتيادية. وفيما تتضمن أغلب وحدات الاتصال الهاتفي عبر الانترنت سماعة هاتف موصولة بالكمبيوتر الخاص بالمستخدم، فإن عملاقة الاتصالات البريطانية BT قد تفوقت على نوكيا في هذه التقنية وذلك بطرحها هاتف نقال جديد مخصص لهذه التقنية يدعى BT Fusion. هذا ومن غير المعروف حتى الآن ما هي شبكات الهاتف المتنقل التي ستتاح لمستخدم خدمة نوكيا الجديدة أو ما إذا كان يجب على المستخدم أن يختار شركات محددة لتوفير خدمة الاتصال بالانترنت. تجدر الاشارة الى أن نوكيا أعلنت عن تقنية Voip في الاجتماع السنوي لصانعي الهواتف النقالة الذي عقد في برشلونة والذي يشهد عرض أحدث التطورات التكنولوجية في مجال الهواتف النقالة.

خدمات جديدة ولكن رضاء أقل! هذا وبالرغم من أن نوكيا ومنافسيها من صناع الهواتف النقالة كشفوا النقاب عن أحدث أجهزتهم وخدماتهم في هذا المجال، فإن بعض المحللين قالوا أن المستخدمين مازالوا غير مقتنعين ببعض هذه الخدمات مثل خدمة عرض الفيديو على أجهزة الهواتف النقالة. وقال مسؤول في بنك دويتشة الألماني، والذي يمتلك حصصا في كل من شركتي دويتشة تيليكوم وفودافون للاتصالات المتنقلة، أن المشكلة تكمن تحديدا في أن معظم الناس لا يرغبون في دفع أموال أكثر من أجل الخدمات التي تقدمها تقنية 3G، وهي تقنية ستتيح الكثير من الخدمات الجديدة لمستخدمي هذا النوع من الهواتف. وبالنظر الى أعداد مشتركي شركة فودافون حول العالم والذين يبلغون ١٧٩,٣ مليون شخص، فإن ثمانية ملايين فقط هم من مستخدمي الخدمات التي تقدمها تقنية 3G. وكان استطلاع حديث للرأي أجرته وكالة YouGov البريطانية للأبحاث قد وجدت أن ٧٩% من الناس في بريطانيا يرون أن خدمات الهاتف المتنقل قد أصبحت أكثر تعقيدا.

رقائق مزروعة بالساعد أحدث تقنية لتحديد الهوية

بحرا - وكالات

زرعت رقائق من السليكون فائقة الصغر في ساعدي موظفين اثنين تطوعا لمساعدة اختبارات تتعلق بتقنية تحديد الهوية في شركة لمعدات المراقبة، وفق ما قاله مسؤول الاثنين.

وقام مكتب المدعي العام في مكسيكو بزرع ما يعرف برقائق RFID المتعلقة بتحديد ترددات الراديو، في بعض الموظفين عام ٢٠٠٤ لتقييد الوصول إلى أماكن محصنة.

ويعتقد أن زرع هذه التقنية في موظفين لدى "CityWatcher.com" هي الأولى من نوعها في أفراد أحياء من البشر في الولايات المتحدة، وفق وكالة أسوشيتد برس.

وقال الرئيس التنفيذي في الشركة شون داركس الذي خضع لهذا الاختبار أيضا "لدي واحدة، لن أطلب من شخص القيام بشيء لا أقوم به بدوري، لم يقوم أي من موظفي شركتي للتطوع لذلك من أجل البقاء في وظيفتهم."

وقال داركس إن الرقائق هي بحجم حبة الرز ويزرعها الأطباء تحت جلد الساعد، مؤكدا أن هذه التقنية لا تسمح للشركة بتعقب الموظفين.

وقال "إنها رقائق مستترة ولا تصدر أي إشارات، إنها مثل المفتاح البطاقة."

ولدى الشركة "CityWatcher.com" عقودا مبرمة في ست مدن لتزويدها بكاميرات مراقبة على الإنترنت لمناطق ذات معدل جريمة عالٍ.

وتختبر الشركة عبر هذه الرقائق تحديد هوية الموظفين الذين لديهم أحقية الوصول إلى عقود تخزن فيها المعلومات والصور لقسم الشرطة.

ممارسة الرياضة يمكنها مقاومة التدهور العقلي

بحرا - وكالات

أشار بحث أولي إلى أن ممارسة التمرينات الرياضية بانتظام قد يساهم في مقاومة تراجع القدرات العقلية الذي يرتبط باستخدام العلاج الهرموني البديل لمدة طويلة.

وفي دراسة شاركت فيها ٥٤ امرأة في سن ما بعد انقطاع الطمث "سن اليأس" اكتشف الباحثون أن استخدام العلاج الهرموني البديل لمدة أكثر من عشرة أعوام ارتبط بتسجيلهن معدلات منخفضة في اختبارات قياس القدرات العقلية.

ولكن اتضح أن اللياقة البدنية يمكنها مقاومة تأثير العلاج الهرموني البديل على القدرات العقلية طبقا لنتائج الدراسة التي نشرت في دورة "بيولوجيا الاعصاب وتقدم العمر" العلمية.

بينما اقترح بحث حديث أن استخدام العلاج الهرموني البديل لهرمونات الاستروجين لمدة قصيرة قد يسهم في مقاومة التدهور العقلي المرتبط بالتقدم في العمر لدى الحيوانات والبشر إلا أن استخدام هذه البدائل لمدة أطول قد يؤدي الى نتائج عكسية.

وفي الدراسة الجديدة فحص الباحثون في جامعة الينوي في منطقة أوربانا-تشامبين ما إذا كانت مستويات اللياقة البدنية لدى النساء يمكنها أن تؤثر على تأثير العلاج الهرموني البديل على المخ.

وجمع كيرل اريكسون وزملاؤه معلومات عن استخدام هذا العلاج واستخدموا الفحص بواسطة أشعة الرنين المغناطيسي لقياس كثافة الانسجة في عدد من المناطق الرئيسية في المخ. كما خضعت النساء المشاركات في الدراسة لاختبار قياسي لاختبار قدرات الذاكرة والذكاء واختبار الحركة على جهاز المشي لقياس مدى لياقة عضلة القلب.

واكتشف الباحثون أن استخدام العلاج الهرموني البديل لمدة تصل الى عشرة أعوام ارتبط بزيادة في كثافة أنسجة المخ وارتفاع معدلات التسجيل في الاختبارات. كما تبين أن ممارسة التمرينات الرياضية ساهم في "زيادة" هذا الاثر الايجابي كما ورد بالدراسة.

وعلى النقيض فان استخدام هذه البدائل لمدة تزيد عن عشرة أعوام ارتبط بانخفاض عدد الانسجة وتراجع معدلات التسجيل في الاختبارات ولكن يبدو أن اللياقة البدنية تساهم في مقاومة هذا التأثير كما أفاد الباحثون.

وقال ارثر كرامر الذي شارك في الدراسة في بيان انه "يمكن أن يساهم الجمع بين العلاج الهرموني البديل وممارسة التمرينات الرياضية في تقوية البنية المعرفية والعقلية لدى النساء المتقدمات في العمر".

ولم يتضح سبب أن التمرينات الرياضية والاستخدام القصير الاجل للعلاج الهرموني البديل وليس الطويل الاجل قد يكون مفيدا للمخ لدى المخ المتقدم في العمر. ويشير الاطباء المشاركون في الدراسة أن الاستروجين والنشاط البدني يحفزان مادة مستمدة من المخ تتولى إنتاج خلايا المخ والاوعية الدموية.

وأيا كانت الاسباب والاكتشافات فان اريكسون وزملاءه انتهوا الى أنهم أظهروا أن التدهور العقلي "ليس أمرا حتميا مرتبط بالتقدم في العمر" وانه قد توجد طرق متعددة مثل التمرينات الرياضية أو النظام الغذائي الصحي أو النشاط العقلي يمكنها ابطاء أو وقف عملية التدهور.

دراسات: السبانخ تحافظ على الخلايا بصورتها السليمة

بحرا - متابعات

يعد السبانخ من الخضراوات الورقية الغنية بالعناصر المعدنية الضرورية للجسم، كالحديد، والكالسيوم، والمغنيزيوم، والكبريت، إضافة إلى فيتامين A، B، C.

وقد أثبتت الدراسات أن السبانخ يحافظ على الخلايا بصورتها السليمة، ويمنع تحولها للخلايا السرطانية وذلك لاحتوائه على نسبة عالية من الحمض الأميني "هيسيتيدين"، كما يحتوي على البيتاغاروتين، والذي يقي من الأورام السرطانية، وأمراض القلب والأوعية الدموية.

ويعتبر السبانخ من الأشياء المفيدة للحفاظ على صحة وسلامة العين، إذ يمنع التدهور المرتبط بحدوث تلف في الشبكية بسبب الشيخوخة والتقدم بالعمر، ما يؤدي لضعف النظر، كما أنه يقي من الإمساك، لكونه من الخضروات الغنية بالألياف الغذائية الضرورية للجسم.

وقد أوضح الباحثون أن السبانخ من المصادر الجيدة لمعدن المغنيزيوم الذي يلعب دورا مهما في العمليات الحيوية التي تقوم بها الخلايا داخل الجسم، لذا فإنها مفيدة لمرضى القلب والسكري.

جدران النار Fire Wals

تكنولوجيا المعلومات I.T

سنان شبلا - بغداد

Sinan_infotech@yahoo.com

يشبّه البعض شبكة الانترنت بالمدينة الالكترونية، وهو تشبيه موفق جدا فكما توجد في المدينة بيوت ومؤسسات ومكتبات هكذا ايضا يوجد على شبكة الانترنت اشخاص ومؤسسات بمختلف الاختصاصات ولكن هذا ليس كل شيء ففي المدينة يوجد لصوص وفضوليون ولهذا يبني الناس لبيوتهم ومؤسساتهم جدرانا تحتوي على ابواب لكي يمنعوا غير المرغوب بهم من الدخول والحال نفسه ان كنت في مدينة الانترنت فهناك الكثير ممن يحاولون الدخول الى حاسوبك او حاسوب شركتك، والاسباب كثيرة منها ليسرق معلومات مهمة موجودة في جهازك او ليثبت انه قادر على ذلك الاختراق او قد يكون مخرب لا يبحث سوى عن الاضرار بكل من يقع حاسوبه بيده. ولهذا ابتكرت الشركات انظمة حماية سميت بجدران النار Fire walls وتختلف هذه الانظمة في تصميمها فبعضها يكون برنامج Software مجاني لا يكلفك شيئاً تثبيته والبعض الاخر يكون Hardware and Software ويكلف الاف الدولارات وتتدرج بينهما باقي الانواع حسب نوعها وقوة حمايتها ويختصر عمل جدران النار بأنها تفصل الحاسوب او الشبكة عن باقي الشبكات والحواسيب ولا تسمح بخروج أي معلومة الا من منافذ محددة لكي تمنع تسربها الى جهات غير مرغوبة وهي بهذه الطريقة تمنع أي اتصال غير مخول بحاسوبك كما انها تمنع البرامج الموجودة بحاسوبك من انشاء أي اتصال مع جهاز اخر ان لم تكن قد سمحت لها بذلك، ولكن البعض يخطئ في اعتقاده انها ستحميه من الفايروسات وهذا غير صحيح فجدران النار لا تتدخل في محتوى المعلومات الممررة من خلالها بقدر ما تهتم بمصدر واتجاه تلك المعلومات فإن وافقت انت بتنزيل برنامج يحتوي على فايروس من موقع معين فهي غير قادرة على منعك من تنزيله ولن تقوم بفحص محتوى الملف ان كان مصابا ام لا، ولكنها قادرة على منع برامج التجسس من الاشتغال على حاسوبك فلو كان الملف الذي قمت بتنزيله هو ملف تجسسي فهي ستمنع الملف من تكوين اتصال مع حاسبة خارجية لنقل معلومات من حاسوبك كما انها ستحميك من هجمات الهاكرز الذين يبحثون عن أي منفذ في الحاسوب يستطيعون من خلاله الدخول حيث تقوم جدران النار بغلق كل المنافذ "ports" غير الضرورية في الحاسبة. قد تتساءل الان هل تشغيلك لاحد برامج الحماية سيجعلك في امان من الاختراق؟ والجواب لا، فالمخترقون يبتكرون طرقا اكثر ذكاءا كل يوم للاختراق ولن تكون بمأمن من هجماتهم ١٠٠% ولكنها ستفيدك في منع المبتدئين وغير المحترفين من اختراقك اما ان كان لديك معلومات مهمة في حاسوبك فأنصحك ان لا تربطه بالانترنت او ان تشتري له برامج اكثر كفاءة من البرامج المجانية التي يستعملها معظم المستخدمين لتوفر لك حماية اكثر لحاسوبك.

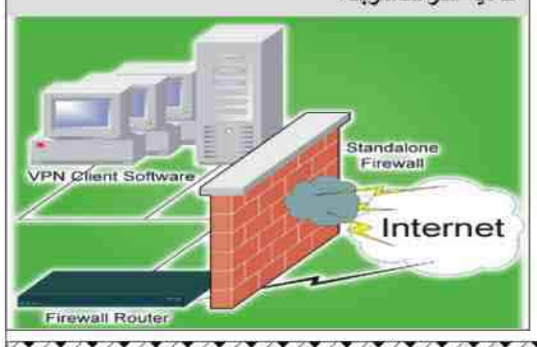

يوميات اقتصادية

هل يستطيع العراقيون إعادة إعمار بلادهم؟

تحقيق/ غازي المنشداوي

لا تخفي الآثار البليغة التي خلفتها الحرب الأخيرة وأعمال التخريب التي حدثت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والتي أعادت بعض المواقع الى عصور ما قبل الثورة الصناعية، فقد شمل الدمار العديد من المؤسسات الحكومية والبنى الإرتكازية في المجالات الصناعية والكهرباء والمجاري والماء والتعليم وغيرها من مستلزمات الحياة والإزدهار الاخرى وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لإعادة الحياة الى العديد من تلك المؤسسات إلا أن هناك مشاريع ومواقع لم تمسها نشاطات الإعمار لحد الآن. ولا يشمل الدمار تلك الآثار التي خلفتها الأعمال العسكرية وأعمال السلب والنهب فحسب بل تتضمن القرارات الخاصة بحل بعض الوزارات والدوائر التي أباحت بشكل مباشر أو غير مباشر للبعض إستهداف مواقع وموجودات وموارد تلك الوزارات والدوائر مما أحدث أضرارا كبيرة بها أوصلتها لحد فقدان مشيداتها وتحولت الى قطع أراض أو أبنية حظيت بسكن الأفراد والعوائل على سبيل التجاوز واغتنام الفرص. وقد اتخذت إجراءات من قبل سلطة التحالف أو مجلس الحكم السابق والحكومة المؤقتة الماضية لتأهيل بعض المواقع لجعلها ملائمة لأداء الخدمات الملحة للمواطنين كشبكات الكهرباء ومحطات تصفية المياه ومحطات المجاري وأبنية الإتصالات وبعض الطرق والجسور وتوفير الأبنية والمواقع البديلة لمقرات الوزارات والدوائر في حين بقيت مواقع وأماكن اخرى بانتظار حملات إعادة الإعمار والشروع ببداياتها عند توفير الأموال اللازمة من خلال الدول المانحة التي خصصت "١٤" مليار دولار فضلا عن تخصيص "١٨" مليار دولار من قبل الولايات المتحدة الأميركية. والسبب الرئيس في عدم الشروع بعمليات إعادة الإعمار من وجهة نظر الخبير الإقتصادي "محمود جبر" هو تدهور الأوضاع الأمنية حيث تدعي الدول المانحة بأن الشركات العالمية غير قادرة على العمل في العراق في ظل الوضع الحالي مما يتطلب إستتباب الأمن لتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك الشركات، وتفيد تصريحات بعض الدول المانحة بأن تأمين إنجاز المشاريع يعود بالفائدة على العراق لأنه لو تم التنفيذ في المرحلة الحالية فأن الشركات ستقوم بإضافة عمولات كبيرة تتعلق بنسب المخاطرة وتكاليف الحماية التي تمثل نفقات عالية في منظور الشركات الرأسمالية التي لها خبرة في هذا المجال.

أما المتخصص بالسوق الإقتصادية نوري مجيد المندلاوي فيقول أن التصريحات والتوجيهات الصادرة من مختلف الدول والهيئات ذات العلاقة بالموضوع تدل على أنها ستستبعد تنفيذ إعادة الإعمار من قبل الشركات العراقية متجاهلة بذلك الخبرات الوطنية المتوفرة في هذا المجال والإمكانيات المتاحة لها والتي أثبتت جدارتها وقدرتها من خلال الأعمال المماثلة التي أنجزت خلال السنوات "١٩٩٠-٢٠٠٣" حيث أصبحت للعراق تجربة كبيرة من خلال ظروف الحصار أو من خلال تنفيذ الأعمال التي اعقبت عمليات تحرير الكويت عام ١٩٩١ أو عمليات الإعمار التي أعقبت الضربات العسكرية الموجهة للعراق في الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ . حيث استطاعت شركات وزارة الإسكان والداخلية والتصنيع العسكري سابقا والنقل وغيرها إعادة تنظيم أمورها واعتماد سياسة التمويل الذاتي في تنفيذ المشاريع كما تأسست شركات عديدة في القطاعين المختلط والخاص المختصة بأمور التشييد والإعمار وإعادة التأهيل والتطوير والتي سجلت إنجازات في مجالات ومشاريع مختلفة إنعكست آثارها في توفير متطلبات الحد الأدنى على الرغم من محدودية إمكانياتها المادية والتدخل في إدارتها.

أما الأستاذ جعفر السوداني وهو أستاذ متخصص في مادة الإقتصاد فيقول: أن الشركات العراقية المملوكة للقطاع المختلط أو الخاص تمتلك الخبرات اللازمة في العمل في ظروف العراق وقد سبق لها العمل في ظروف مشابهة ولها الإمكانيات في التكييف للعمل في ظل الظروف الراهنة "وأهل مكة أدرى بشعابها" والبعض من هذه الشركات ما زالت قائمة والبعض الآخر يمكن إعادة تنظيمها بشكل يفي بالإلتزامات التي يمكن إسنادها لها من خلال إعادة الإعمار كما أن هناك الإستعداد للقطاع الخاص في تنظيم أموره لتأسيس أو دمج شركات للإضطلاع بهذه المهمات عندما نجد التشجيع من الحكومة في إحالة المقاولات وأعمال تنفيذ المشاريع إليها بطرق الإحالة المعمول بها محليا.

ويقول السيد جميل الراوي أستاذ متخصص بالسوق الإقتصادية: أن العراق قدم قائمة تتضمن ٣٠٠ مشروع بقيمة "٣٤" مليار دولار لغرض تمويلها من الدول المانحة إلا أن هذه الدول ارجأت النظر في المطلب ليس بسبب الوضع الأمني للعراق وبذلك يتكرر العذر في تأجيل التنفيذ من دون الأخذ بالحسبان الإمكانيات المحلية الموجودة في العراق وهو ما يعني من الناحية العملية الإنتظار الى أجل غير محدد وما يترتب على ذلك من تعطيل في فعاليات التنمية وضعف الإستجابة لاحتياجات المواطنين والتي باتت تشكل حاجات ملحة بسبب النقص الواضح في الإنتاج والخدمات وزيادة الإعتماد على الإستيراد لتلبية جزء كبير من الطلب المحلي. ويضيف قائلا أن الشركات والمقاولين والخبراء والأفراد الأجانب الذين أوكلت لهم مهمات في العراق أقروا بشكل واضح وصريح بتفوق الخبرات العراقية وقدرتها على الإيفاء بالإلتزامات المحلية من دون اللجوء للخبرات الخارجية وقد احتلوا بالفعل مواقع الأجانب ومهماتهم عندما اضطرت الظروف الأمنية وعمليات الإختطاف مواصلة عمل الأجانب في العراق، ولا نبالغ إذا قلنا أن الكثير من الخبرات الخارجية الوافدة للعراق أبدت إستغرابها من إنتدابها على الرغم من تفوق الخبرات العراقية على خبراتهم كما خلص آخرون الى أن العراق لا يحتاج الى خبرات الآخرين وإنما قد يحتاج الى معداتهم فحسب. أن الموارد البشرية العراقية معروفة بخبراتها وذكائها وتفانيها وتفوقها والبعض الآخر عندما يوفد الى دورات أو برامج تطويرية خارج العراق يشترك في الإستنتاج بأن ما تعلمه في الخارج ليس أكثر مما يتاح من نتائج التجربة العراقية بمجال الإختصاص لذلك فأن هذه الموارد على علم ودراية تفصيليا بالظروف الإجتماعية والسياسية والأمنية في العراق وهي قادرة على التعامل معها بدون تردد من دوافع المعرفة والإندفاع الوطني نحو إعادة إعمار العراق ولو أتيحت الفرصة لهذه الموارد من خلال الشركات والمشاريع التي ينتمي إليها أو التي يمكن إعادة تنظيمها أو تأسيسها من جديد فأنها ستفي باحتياجات العراق من إعادة الإعمار.

ولا شك في أن إسناد هذه المهمة للعراقيين سيوفر العديد من المزايا ومن أبرزها تحسين الوضع الأمني وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة فضلا عن الوفورات الإقتصادية الكبيرة التي يمكن توفيرها بشكل يحسن الوضع الإقتصادي، وهناك تجارب ونتائج دامغة يمكن الإستدلال بها من خلال نشاطات الكهرباء والماء والمجاري والطرق والجسور وغيرها الجارية حاليا في العراق.

العراق بين السياسة الاقتصادية والدعوة لاقتسام الموارد

غازي المنشداوي

بعد أن ارتفعت مؤخرا احتجاجات في العراق ضد الحكومة الحالية لعدم تخصيصها موارد مالية كافية لتمكين المحافظات من تقديم الخدمات واقامة المشاريع وتوفير فرص العمل. ويمكن أن يستشف من بعض أصوات الاحتجاج منحى معاديا لمؤسسات الدولة المركزية وكأن ضعف المؤسسات المحلية ناجم عن هيمنة الحكومة المركزية التاريخي فقط لا عن قصور في المؤسسات المحلية نفسها أيضا ولا عن محدودية أفق الحركات السياسية المهيمنة في هذا الوضع المعقد والمدهش فمنتقدي الحكومة لا يحددون المسؤوليات إذ تختفي الاشارة الى دور الاحتلال والهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي في العراق، على الرغم ما يعرف من أن قلة التخصيصات المالية للاعمار والخدمات تعود الى حد بعيد الى سياسات وقيود أميركية وتكمن العلة في عدم استعداد الحكومة وعدم قدرتها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالاستقلال عن هيمنة الاحتلال فالاحتلال لا يزال متمسكا بمشروع اقتصادي فاشل يتطلب منع الاستثمار العام في كل ما يعتبره قابلا للتخصيص بما في ذلك أجزاء مهمة من البنية التحتية، وما استمرار تدهور بنية الخدمات الأساسية إلا طريق لغرض التخصيص بأبخس الأثمان كذلك فإن تقليص الانفاق الحكومي ضرورة لدفع هذه السياسة للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي الذي يشكل ضمانة أساسية للرأسمال الأجنبي وإذ يتعثر حاليا دخول الرأسمال الأجنبي الخاص بسبب انعدام السيطرة على الأوضاع الأمنية فأن الاحتلال لا يزال اليوم يحضر البيئة الاقتصادية لخدمة مصالح مؤسساته فهو يستهدف الحصة التموينية بحجج واهية فقد تبخرت كل الوعود بالمعونات المالية لاعادة الاعمار ولا تزال أموال النفط العراقي تحت وصاية أجنبية ومعنى ذلك أن نقد سياسة الحكومة الحالية لا يمكن أن يقف فالفشل لا يكمن الآن في مركزية القرار الحكومي في بغداد بل في فقدان الإرادة المستقلة لدى الحكومة وليس هناك ما يدل على أن دعاة الفيدراليات والنزعة المحلية يمتلكون مشروعا يعيد العافية الى البيت العراقي ويسترجع القرار الوطني فكل ما يعدون به جماهير الأقاليم هو حصة أكبر من كعكة صغيرة توزع بما لا يتعارض مع مشاريع الاحتلال. والحال أن ضعف الأداء الاقتصادي للحكومة يكمن كذلك في طبيعة أو نتائج ذلك الاتفاق بسبب استشراء الفساد وانعدام الكفاية ناهيك عن استمرار حالة الحرب وارتفاع نسبة الانفاق الأمني ونتائج أعمال التخريب المتعمدة ولا تتحمل الحكومة الحالية وحدها كل هذه العوامل إلا أن هذه الحكومة فشلت في معالجة مظاهر التدهور في البلاد كما فشلت في وضع مسار للخروج من الأزمة ما يدفعها الى المزيد من الاعتماد على الوجود العسكري وبالتالي فأن الحكومة الحالية تجد نفسها في مأزق الاحتلال نفسه وهي تتلهف لإرضاء صندوق النقد الدولي ونادي باريس للدول المانحة إذ ليست طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية هي المفتاح لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المتردي بل أن موضوع مركزية أو لا مركزية الإدارة أمر يفترض أن يعالج في شكل تدريجي على نطاق مطلب عام وعبر بناء مختلف المؤسسات المعنية وتحديد الصلاحيات وتوضيح العلاقات بينهما وفيما تعاني المؤسسات المحلية حاليا ضعف التخصيصات نسبة الى احتياجات المحافظات فإن الأمر على نطاق وطني أوسع وكبير بمشاركة المحافظات كافة.

مشروع شبكة الحماية الاجتماعية غير قابل للتطبيق في ظل الفساد الإداري

بحرا - متابعات

اعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور همام الشماع شبكة الضمان الاجتماعي مشروعا نظريا غير قابل للتطبيق مشككا بامكانية التطبيق في ظل حالة الفساد الإداري المستشري في البلد، وتساءل عن كيفية الوصول الى الملايين من المحتاجين لهذا التمويل الذي تشير الاحصاءات الى أن الشرائح الفقيرة يبلغ تعداد أفرادها تسعة ملايين يعيشون عند مستوى الفقر، لافتا الى أن البرنامج حدد شروطا للمستفيدين منها تتضمن تقديم اثباتات موثقة هي أصلا غير متوفرة لدى أجهزة الدولة. وقال أن من ضمن الشروط أن يقدم المشمول شهادة تأييد من الهيئة العامة للضرائب في وقت يصبح فيه مثل هذا الاستشهاد غير ممكن إطلاقا في ظل الوضع الضريبي الراهن، إذ من المعروف أن عدد المسجلين من غير الموظفين لا يتجاوز "٧٠٠" ألف شخص ومعظم هؤلاء من التجار والصناعيين الذين يتطلب انجاز معاملاتهم الحصول على براءة من الضريبة وفيما عدا ذلك فإن غير المسجلين هم تقريبا ثلثا الشعب العراقي. وبالتالي فالتحقق من كونهم من المعدمين والمحتاجين أمرين واقعيين. وكرر الشماع ان شبكة الضمان الاجتماعي لا يمكن انشاؤها في ظل الأوضاع التي يعيشها العراق حاليا، فمثل هذا البرنامج النظري قد يخلق الكثير من المشاكل أكثر من حل أزمة المحتاجين والمعوزين لتعويضهم عن نتائج ارتفاع المشتقات النفطية. وحدد الدكتور الشماع ثلاثة مستلزمات يتعين توافرها قبل قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية لافتا النظر الى أن هذا الاجراء أقل مما يقال عنه أنه غير مناسب في الوقت الحاضر وقال: يتعين على الحكومة أولا تحسين كفاءة الاقتصاد العراقي بما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورفع معدلات دخل الفرد العراقي وخصوصا الشرائح الفقيرة لافتا الى أن عملية إعادة الاعمار والاستثمار لم تجر خلال العام الماضي والعام الذي سبقه. وأوضح أن ما تم تخصيصه للاستثمار خلال الموازنة الحالية للعام الماضي يبلغ حوالي الخمس مليارات دولار ولم يتم انفاقها عدا جزء يعادل ١٥% وتم تحويل الباقي الى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي هذا فضلا عن السياسات الاقتصادية التي أدت الى شل حركة القطاعات المادية كالصناعة والزراعة خصوصا السياسة التجارية الأمر الذي أدى الى تدفق السلع المنافسة للانتاج المحلي والتي أدت الى تعطيل ٨٠% من المنشآت الصناعية مع ارتفاع نسبة البطالة في معظم القطاعات السلعية بحيث أدى ذلك الى تصاعد معدلات التضخم شهريا بأعلى مما هو عليه المعدل الحالي. وخلص الشماع الى القول أن الإجراء الأخير لرفع أسعار المشتقات النفطية لم يؤد الى أي من النتائج المرجوة منه سواء في منع التهريب أو تصحيح الاختلال الاقتصادي أو في معالجة المعوزين مشددا على ضرورة التمييز بين الأغنياء والميسورين من جهة وعموم المواطنين من جهة أخرى كحل لمشكلة العبء المالي الذي تتحمله الخزينة. فقد كان بالامكان انشاء محطات توزيع المشتقات النفطية بأسعار تجارية تنتشر في جميع أنحاء العراق لتجنب ساعات الانتظار الطويلة للمواطنين القادرين على الدفع بالسعر التجاري غير المدعوم حكوميا والابقاء على السعر السابق في منافذ التوزيع الحالية وبهذا يكون الاجراء الأخير مقبولا من الناحية المعيشية والاجتماعية وكان يؤدي الى تقليل ظاهرة السوق السوداء والمظهر غير الحضاري الذي تراه في شوارع بغداد. ويؤكد خبير الاقتصاد وتأسيسا على ذلك فإننا نعتقد أن عملية إعادة الاعمار ووضع برامج تنموية كبيرة وهائلة هي الشرط الأساسي للبدء بعملية الاصلاح الاقتصادي. وأشار الى أن موازنة ٢٠٠٦ والبالغ مقدارها ٥١ ترليون دينار لم يخصص منها سوى ١٩% الى الجانب الاستثماري في حين كان يفترض ضغط النفقات التشغيلية للدولة التي شكلت ٨٢% من الموازنة لكي يخصص ما لايقل عن ٥٠% من الايرادات المتوقعة للاستثمار وخصوصا في القطاع النفطي. وقال أن أسعار النفط الحالية والمرتفعة التي بدورها رفعت الايرادات مشجعة لأن تقوم الحكومة القادمة بالافادة من هذه الفرصة الذهبية لزيادة طاقة تصدير النفط الخام والبلوغ بها الى ٣ مليون برميل يوميا مع حلول نهاية العام وهذا يتطلب تخصيص ٧ مليارات دولار بشكل فوري لكي تؤمن إجراءات تكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتساعد على ترتيب برامج تنموية تكون بدورها الأساس لرفع دخل الفرد العراقي.